

أثر حوكمة البيانات على كفاءة حفظ الوثائق والسجلات الرسمية: دراسة
ميدانية في ضوء رؤية السعودية 2030

إعداد الطالب/

خالد حمد العمري

251003287

إشراف/

د. الفیصل عبد الحمید محمد حسن

العام الدراسي:

2025

الفهرس

4.....	مقدمة
10	أهمية الدراسة
12	اهداف الدراسة
13	تساؤلات الدراسة
13	فروض الدراسة:
14	نموذج الدراسة:
15	دراسات سابقة
20	الفجوة البحثية
22	المنطلقات النظرية للدراسة
24	المنهجية وطرق البحث:
24	مصادر جمع البيانات
25	أدوات الدراسة:
25	الأساليب الإحصائية المستخدمة
26	أداة الدراسة
27	حدود الدراسة:

مقدمة

في العصر الرقمي الحديث، أصبحت البيانات تمثل أحد أهم الأصول المؤسسية التي تتطلب إدارة فعالة تضمن جودتها وسلامتها واستمرارية استخدامها. ومن هذا المنطلق، برز مفهوم حوكمة البيانات كإطار تنظيمي واستراتيجي يهدف إلى توجيه كيفية إدارة البيانات بشكل شامل وفقاً لمعايير واضحة، وسياسات منهجية، وإجراءات دقيقة، تضمن استخدام البيانات بفعالية وكفاءة. وتُعد حوكمة البيانات حجر الأساس لأي منظومة تعتمد على البيانات في اتخاذ القرارات، حيث تضمن اتساق البيانات، ودقتها، وامتثالها للمعايير التنظيمية، فضلاً عن مساهمتها في الحد من المخاطر المرتبطة بسوء إدارة البيانات أو استخدامها بشكل غير منضبط. (خريس، 2020)

وفي سياق المؤسسات الحكومية والخاصة على حدٍ سواء، تحتل الوثائق والسجلات الرسمية موقعاً جوهرياً ضمن النظام الإداري والقانوني، باعتبارها الأداة الأهم لحفظ الحقوق، وتوثيق الإجراءات، وإثبات الأنشطة والمعاملات الرسمية. ومع تزايد حجم الوثائق وتنوع مصادرها، ازدادت الحاجة إلى حلول تنظيمية تسهم في رفع كفاءة حفظ السجلات وضمان استرجاعها في الوقت المناسب وبالدقة المطلوبة. هنا تتقاطع حوكمة البيانات مع حفظ الوثائق، حيث إن تطبيق أطر الحوكمة ينعكس بشكل مباشر على جودة أرشفة السجلات، وتصنيفها، وأمنها، ويقلل من احتمالية فقدانها أو الوصول غير المصرح به إليها. (خاطر، 2021)

إن العلاقة بين حوكمة البيانات وحفظ الوثائق لا تقتصر على البعد الفني فحسب، بل تتعداه إلى الأبعاد التنظيمية والتشريعية، حيث تتطلب عمليات الحفظ السليم وجود سياسات بيانات واضحة تُحدّد المسؤوليات، وتُوزّع الأدوار، وتُراقب الالتزام بالإجراءات. كما أن التحول الرقمي الذي تشهده المؤسسات

اليوم، وما يرافقه من نماذج متقدمة لإدارة الوثائق إلكترونياً، قد زاد من أهمية تطبيق ممارسات الحوكمة، لضمان التوافق مع القوانين المحلية والدولية، مثل قوانين حماية البيانات الشخصية، وقوانين السجلات الإلكترونية. (أبو القاسم، 2020)

ومن خلال هذا المنظور، يمكن القول إن حوكمة البيانات تُعد عنصراً حاسماً لتحسين كفاءة إدارة الوثائق والسجلات الرسمية، ليس فقط من حيث الحفاظ الآمن، بل أيضاً من حيث دعم اتخاذ القرار، وضمان الشفافية، وتعزيز استمرارية العمل المؤسسي. وبالتالي، فإن دراسة أثر حوكمة البيانات على كفاءة حفظ الوثائق والسجلات الرسمية تُمثل مدخلاً مهماً لفهم مدى فاعلية التنظيم المعلوماتي داخل المؤسسات، وإبراز الفجوات الإدارية والتقنية التي قد تعيق تحقيق الأداء المؤسسي الأمثل في إدارة الأصول المعلوماتية. (خضر، 2020)

في ظل التحولات الرقمية المتسارعة، والتوسع غير المسبوق في إنتاج وتبادل البيانات، برز مفهوم حوكمة البيانات كإطار تنظيمي واستراتيجي ضروري لضمان إدارة فعالة ومتكاملة لأصول البيانات داخل المؤسسات. لم تعد البيانات مجرد مخرجات لأنظمة المعلومات، بل أصبحت مورداً حيوياً يعتمد عليه في اتخاذ القرارات، وتوجيه السياسات، وتحقيق الكفاءة التشغيلية والامتثال التنظيمي. ويشير مصطلح حوكمة البيانات إلى مجموعة من العمليات والسياسات والمعايير والأدوار والمسؤوليات التي تضمن الاستخدام المسؤول، والأمن، والفعال للبيانات، بما يحقق أهداف المؤسسة ويحد من المخاطر المرتبطة بها. (اسماعيل، 2020)

تشمل حوكمة البيانات تنظيم كيفية إنشاء البيانات، وتخزينها، والوصول إليها، ومشاركتها، واستخدامها، والتخلص منها، مع التركيز على جودة البيانات، وسلامتها، وتناسقها، وأمنها. وهي بذلك لا تُعنى فقط

بالجوانب التقنية، بل تمتد لتشمل الأبعاد التنظيمية والبشرية والقانونية، وترتبط بين تكنولوجيا المعلومات والإدارة الاستراتيجية. وتساعد هذه الحوكمة المؤسسات على وضع سياسات واضحة لإدارة البيانات عبر جميع الأقسام، وتحديد من يملك البيانات، ومن يحق له الوصول إليها، وكيفية استخدامها بطريقة أخلاقية وقانونية. كما تُسهم في بناء ثقافة مؤسسية قائمة على المسؤولية الرقمية والشفافية والامتثال. (الخالدي، 2021)

وقد باتت حوكمة البيانات ذات أهمية مضاعفة في القطاعات التي تعتمد على المعلومات الدقيقة مثل القطاع المالي، والرعاية الصحية، والتعليم، والحكومة الإلكترونية، حيث يؤدي غيابها إلى مخاطر كبيرة مثل ازدواجية البيانات، وتضارب التقارير، والتعرض للخرق الأمني، وعدم الامتثال للتشريعات مثل قوانين حماية البيانات الشخصية. وفي المقابل، فإن وجود منظومة حوكمة فعالة يُعزز الثقة في البيانات، ويُحسن جودة التقارير، ويدعم التحليلات الذكية، ويوفر أساسًا راسخًا للابتكار القائم على البيانات. (المبيضين، 2020)

إن التطور الكبير في تقنيات الذكاء الاصطناعي، والتعلم الآلي، والبيانات الضخمة، قد زاد من الحاجة إلى حوكمة بيانات متقدمة، قادرة على التعامل مع التعقيد والكثافة العالية للبيانات المعاصرة. ولهذا أصبحت المؤسسات اليوم تدرك أن نجاح مشاريعها الرقمية يعتمد بدرجة كبيرة على مدى نضج سياسات حوكمة البيانات لديها، وقدرتها على دمجها ضمن استراتيجيتها العامة. ومن هنا، تظهر حوكمة البيانات كمطلب أساسي لبناء مؤسسات رقمية مرنة، قادرة على اتخاذ قرارات مبنية على بيانات موثوقة، وتحقيق التوازن بين استغلال البيانات من جهة، وحمايتها والامتثال لمتطلبات الحوكمة من جهة أخرى. (الخليفة، 2020)

تُعد الوثائق والسجلات الرسمية من أهم الأصول المعلوماتية لأي مؤسسة، سواء كانت حكومية أو خاصة، حيث تمثل الذاكرة المؤسسية التي تُوثق الأنشطة والإجراءات والقرارات والمراسلات والمعاملات عبر الزمن. فالوثائق والسجلات ليست مجرد ملفات إدارية، بل هي مرجع قانوني وتاريخي وإداري يُعتمد عليه في إثبات الحقوق، وتحديد المسؤوليات، وصناعة القرارات، وضمان استمرارية العمل وفق منهجية منظمة. وتكتسب هذه الوثائق أهميتها من كونها تمثل المصدر الرسمي والموثوق الذي يمكن الرجوع إليه في حال النزاعات أو عمليات التدقيق والمساءلة. (الحامدي، 2021)

وتتنوع الوثائق والسجلات الرسمية بحسب طبيعة الجهة المنتجة لها، فقد تكون إدارية، أو مالية، أو قانونية، أو فنية، وتشمل على سبيل المثال: العقود، والمراسلات الرسمية، ومحاضر الاجتماعات، والتقارير، والفواتير، والسجلات الطبية، والبيانات التعليمية، وغيرها. وتُدار هذه الوثائق من خلال أنظمة وأطر تنظيمية تعرف بـ "إدارة الوثائق والسجلات"، والتي تهدف إلى ضبط دورة حياة الوثيقة، من لحظة إنشائها أو استلامها، مروراً بتصنيفها وتخزينها وتأمينها، وصولاً إلى أرشفتها أو التخلص منها بطريقة قانونية وآمنة. (الرفوع، 2021)

مع تطور البيئات الإدارية والاعتماد المتزايد على التكنولوجيا، ظهرت الحاجة إلى الانتقال من النماذج التقليدية في إدارة الوثائق الورقية إلى أنظمة رقمية متكاملة تُتيح إنشاء الوثائق وتخزينها واسترجاعها إلكترونياً، مع المحافظة على أصالتها وسلامتها وسريتها. وتُعد الحوسبة السحابية، وأنظمة إدارة المحتوى المؤسسي (ECM)، والتوقيعات الرقمية، من أبرز التقنيات المستخدمة حالياً لضمان فاعلية إدارة الوثائق والسجلات الرسمية، وتقليل الفاقد، وتحسين الاستجابة الإدارية. (إدريس، 2020)

ولا تقتصر أهمية الوثائق والسجلات على البعد الإداري، بل تمتد لتشمل الامتثال التنظيمي، إذ تُلزم العديد من التشريعات والقوانين المؤسسات بحفظ أنواع معينة من السجلات لفترات زمنية محددة، وفي ظروف تضمن حماية الخصوصية وسرية المعلومات. ومن هنا، يُصبح تنظيم إدارة الوثائق والسجلات جزءًا لا يتجزأ من حوكمة المؤسسة، ومن مقومات الشفافية، ومكافحة الفساد، وتعزيز الثقة بين المؤسسة وأصحاب المصلحة من موظفين، وجهات رقابية، ومواطنين. (العمرى، 2020)

في ضوء ما سبق، يُعد الاهتمام بتطوير سياسات إدارة الوثائق والسجلات الرسمية ضرورة ملحة في العصر الرقمي، إذ يُسهم في تعزيز الكفاءة التشغيلية، وتحقيق التكامل بين الإدارات، ودعم اتخاذ القرار القائم على معلومات دقيقة وموثقة. كما أن الإدارة الجيدة للوثائق والسجلات تمثل مؤشرًا على نضج المؤسسة من حيث التنظيم، والتخطيط، والمسؤولية، وحُسن إدارة المعرفة المؤسسية عبر الزمن. (اللوزي، 2021)

مشكلة الدراسة

في ظل التحولات الرقمية المتسارعة التي تشهدها المؤسسات في العصر الحديث، أصبحت البيانات أحد أهم الأصول الإستراتيجية التي تستند إليها مختلف عمليات اتخاذ القرار، وتطوير السياسات، وتحقيق التميز المؤسسي. ومن بين أبرز التحديات التي تواجه المؤسسات في هذا السياق تبرز مسألة تنظيم البيانات، وإدارتها بصورة تحقق الدقة، والاتساق، والحماية، وسهولة الوصول. ولأن الوثائق والسجلات الرسمية تمثل الشكل الأكثر وضوحًا لتجليات البيانات داخل المؤسسة، فإن كفاءة حفظها واسترجاعها تعد من المؤشرات الجوهرية على مدى نضج البيئة الإدارية وجودة بنيتها المعلوماتية. (أبو

طه، 2021)

ومع تزايد حجم البيانات وتنوع مصادرها، تظهر الحاجة الملحة إلى تبني أنظمة ومعايير حوكمة البيانات التي تُعنى بوضع إطار تنظيمي واضح لضمان إدارة البيانات بكفاءة، من حيث الجودة، والخصوصية، والامتثال، والمسؤوليات. غير أن الواقع العملي يشير إلى وجود قصور واضح في العديد من المؤسسات فيما يتعلق بتطبيق مبادئ حوكمة البيانات، مما ينعكس سلبًا على قدرتها على حفظ الوثائق والسجلات الرسمية بشكل منظم وآمن وقابل للاسترجاع والتحقق عند الحاجة. فقد يؤدي غياب السياسات الموحدة، أو ضعف التنسيق بين الإدارات، أو غياب آليات الرقابة والمتابعة إلى تكرار البيانات، أو فقدانها، أو تلفها، أو وقوعها في أيدي غير مخولة، مما يعرض المؤسسة لمخاطر قانونية وتشغيلية جسيمة. (الحراشة، 2020)

وتتمثل الإشكالية في أن كثيرًا من المؤسسات تعتمد أساليب تقليدية أو غير مكتملة في حفظ الوثائق، دون ربط ذلك بنظام حوكمة شامل يُحدّد من هو المسؤول عن البيانات، وكيف تُصنّف وتُخزن وتُؤرشف وتُحمى، وما هي المعايير التي يجب اتباعها عند معالجتها أو التخلص منها. ويُضاف إلى ذلك ضعف الوعي لدى بعض الموظفين بشأن أهمية البيانات وضرورة التعامل معها كأصل مؤسسي يستوجب إدارة دقيقة ومنضبطة. (الخطاب، 2020)

بناءً على ما سبق، تتبع مشكلة هذه الدراسة من وجود فجوة واضحة بين التوسع في إنتاج الوثائق والسجلات الرسمية داخل المؤسسات، وبين كفاءة حفظها وإدارتها بطريقة منهجية قائمة على مبادئ حوكمة البيانات. وتسعى الدراسة إلى استكشاف العلاقة بين تبني مؤسسات القطاع العام أو الخاص لأنظمة حوكمة بيانات فاعلة، وبين تحسن مستوى كفاءة حفظ الوثائق والسجلات من حيث التنظيم، والحماية، وسرعة الاسترجاع، والامتثال للأنظمة. وتتبع أهمية هذا البحث من الحاجة إلى تقديم رؤية

علمية وعملية تسهم في تعزيز فهم دور حوكمة البيانات كأداة استراتيجية لتحسين الأداء المؤسسي، وبخاصة في ما يتعلق بإدارة الوثائق والسجلات الرسمية. (الخواجة، 2023)

أهمية الدراسة

تُعد هذه الدراسة ذات أهمية بالغة، كونها تتناول موضوعًا حيويًا في بيئة العمل المؤسسية المعاصرة، وهو "أثر حوكمة البيانات على كفاءة حفظ الوثائق والسجلات الرسمية"، وهو موضوع يزداد إلحاحًا مع تسارع وتيرة التحول الرقمي وتزايد الاعتماد على البيانات في مختلف مجالات الإدارة. فالوثائق والسجلات الرسمية ليست مجرد أدوات توثيقية، بل هي مكونات أساسية في دعم القرار، وتأكيد الشفافية، وضمان الامتثال للسياسات والقوانين، وتمثل في كثير من الأحيان المرجع الأساسي في النزاعات القانونية أو الرقابية. وبالتالي، فإن تحسين كفاءة حفظها وإدارتها يرتبط ارتباطًا مباشرًا بسلامة العمليات المؤسسية واستقرارها.

وتكمن الأهمية النظرية لهذه الدراسة في مساهمتها بتوسيع القاعدة المعرفية حول العلاقة بين مفهومي حوكمة البيانات وحفظ الوثائق، من خلال الربط بين مجالين متكاملين: الأول يتصل بإدارة البيانات وفق ضوابط تنظيمية ومعايير جودة ومساءلة، والثاني يتعلق بإدارة الأرشيف المؤسسي بما يحفظ ذاكرة المؤسسة ويضمن سهولة استرجاع المعلومات بطريقة منهجية وآمنة. كما تسعى الدراسة إلى سد فجوة بحثية قائمة في الأدبيات، إذ إن معظم الدراسات السابقة ركزت على الجوانب التقنية أو القانونية لحفظ السجلات، بينما تغيب المقاربات التي تتناول دور الحوكمة المعلوماتية كعامل مركزي في تحسين كفاءة هذه الوظيفة الحيوية.

أما على المستوى العملي، فإن نتائج هذه الدراسة قد تمثل مرجعاً لصانعي السياسات ومديري إدارات الوثائق والأرشفة والمعلومات، في تطوير أطر فعالة لحوكمة البيانات تنعكس إيجاباً على آليات حفظ السجلات، من حيث التصنيف، والتخزين، والحماية، والتوثيق، وسهولة الوصول. كما تسهم في رفع الوعي لدى العاملين بأهمية تطبيق الضوابط والمعايير الموحدة لحوكمة البيانات في سبيل تقليل الفاقد المعلوماتي، وضمان الامتثال للتشريعات ذات العلاقة، وتعزيز مستويات الشفافية والمساءلة.

وباختصار، تأتي أهمية هذه الدراسة من كونها تعالج قضية مؤسسية استراتيجية، تربط بين الحوكمة المعلوماتية والإدارة الوثائقية، وتسعى لتقديم نموذج يُسهم في رفع جودة وكفاءة العمل المؤسسي، بما يتماشى مع متطلبات العصر الرقمي، ويعزز من قدرة المؤسسات على إدارة أصولها المعرفية بكفاءة واستدامة.

تعتمد أهمية هذه الدراسة على إسهاماتها النظرية والتطبيقية فيما يلي:

الأهمية النظرية

✓ تسهم في إثراء الأدبيات العلمية حول حوكمة البيانات وربطها بإدارة الوثائق والسجلات.

✓ توضح المفاهيم الأساسية والإطار النظري الذي يربط بين الحوكمة المعلوماتية وكفاءة الأرشفة المؤسسية.

✓ تقدم أساساً علمياً لباحثين آخرين لتطوير دراسات مستقبلية في مجالات ذات صلة.

✓ تساعد في تحليل الأطر العالمية والمعايير المتعلقة بحوكمة البيانات وأثرها على حفظ المعلومات الرسمية.

الأهمية العملية

- ✓ تُمكن المؤسسات من تطبيق ممارسات فعالة لحوكمة البيانات تعزز من حفظ الوثائق والسجلات.
- ✓ تساعد في تحسين السياسات والإجراءات الخاصة بإدارة المعلومات الرسمية داخل الجهات الحكومية أو الخاصة.
- ✓ تدعم صنّاع القرار في رفع كفاءة الحفظ والاسترجاع وتقليل الفاقد أو التلف في السجلات.
- ✓ تساهم في تعزيز الامتثال القانوني والتنظيمي من خلال آليات حوكمة واضحة وموثوقة للبيانات والوثائق.

اهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى معرفة أثر حوكمة البيانات بأبعادها المختلفة (إدارة المخاطر، الإدارة الرشيدة للبيانات، الموائمة، قيمة مضافة) على كفاءة حفظ الوثائق والسجلات الرسمية: دراسة ميدانية في ضوء رؤية السعودية 2030، ويتفرع منه مجموعة من الأهداف الفرعية:

- ✓ التعرف على إدارة المخاطر ومدى انعكاسها على كفاءة حفظ الوثائق والسجلات الرسمية.
- ✓ التعرف على الإدارة الرشيدة للبيانات ومدى انعكاسها على كفاءة حفظ الوثائق والسجلات الرسمية.
- ✓ التعرف على الموائمة ومدى انعكاسها على كفاءة حفظ الوثائق والسجلات الرسمية.
- ✓ التعرف على القيمة المضافة ومدى انعكاسه على كفاءة حفظ الوثائق والسجلات الرسمية.

تساؤلات الدراسة

السؤال الرئيسي الأول: ما أثر حوكمة البيانات بأبعادها المختلفة (إدارة المخاطر، الإدارة الرشيدة للبيانات، الموائمة، قيمة مضافة) على كفاءة حفظ الوثائق والسجلات الرسمية: دراسة ميدانية في ضوء رؤية السعودية 2030، وتتفرع منه عدة أسئلة فرعية كالتالي:

✓ ما أثر التعرف على إدارة المخاطر ومدى انعكاسها على كفاءة حفظ الوثائق والسجلات الرسمية؟

✓ ما أثر التعرف على الإدارة الرشيدة للبيانات ومدى انعكاسها على كفاءة حفظ الوثائق والسجلات الرسمية؟

✓ ما أثر التعرف على الموائمة ومدى انعكاسها على كفاءة حفظ الوثائق والسجلات الرسمية؟
✓ ما أثر التعرف على القيمة المضافة ومدى انعكاسه على كفاءة حفظ الوثائق والسجلات الرسمية؟

فروض الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على تساؤلاتها يمكن للباحث اعتماداً على الإطار النظري المتعلق بالدراسة، واستناداً إلى نتائج الدراسات السابقة تم صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية الأول: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأثر حوكمة البيانات بأبعادها المختلفة (إدارة المخاطر، الإدارة الرشيدة للبيانات، الموائمة، قيمة مضافة) على كفاءة حفظ الوثائق والسجلات الرسمية: دراسة ميدانية في ضوء رؤية السعودية 2030

وينبثق من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية الاربعة التالية:

✓ لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإدارة المخاطر ومدى انعكاسها على كفاءة حفظ الوثائق والسجلات الرسمية.

✓ لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإدارة الرشيدة للبيانات ومدى انعكاسها على كفاءة حفظ الوثائق والسجلات الرسمية.

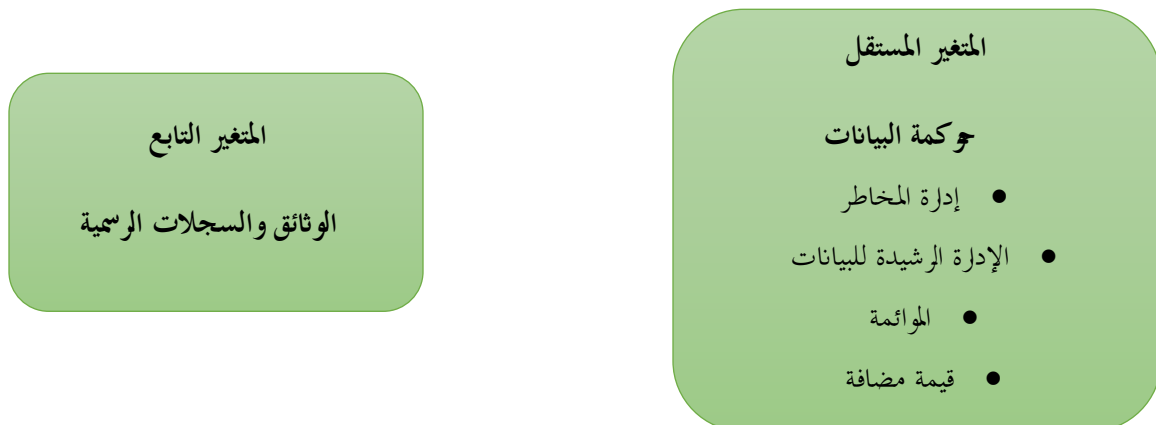
✓ لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للموائمة ومدى انعكاسها على كفاءة حفظ الوثائق والسجلات الرسمية.

✓ لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للقيمة المضافة ومدى انعكاسه على كفاءة حفظ الوثائق والسجلات الرسمية.

نموذج الدراسة:

المتغير المستقل: حوكمة البيانات بأبعادها المختلفة (إدارة المخاطر ، الإدارة الرشيدة للبيانات، الموائمة، قيمة مضافة)

المتغير التابع: الوثائق والسجلات الرسمية



دراسات سابقة

1. دراسة (الحراشة، 2020) بعنوان:

حوكمة أعضاء مجلس الإدارة لشركات المساهمة العامة

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد الطبيعة القانونية لمجلس إدارة شركة مساهمة عامة، وشروط تشكيله، بالإضافة إلى تحديد معايير وإجراءات حوكمة أعضاء مجلس الإدارة في الشركة المساهمة العامة، وأثر تطبيق الحوكمة عليهم وعلى مساهميهـم. وتمحورت مشكلة الدراسة حول دراسة النظام القانوني لحوكمة أعضاء مجلس إدارة شركة مساهمة عامة في ضوء قانون الشركات الأردني رقم 22 لسنة 1997، وذلك من خلال توضيح دور القانون في صياغة قواعد حوكمة الشركة المساهمة العامة، ومدى مساهمته في تفعيل الحوكمة الرشيدة، وبيان الإشكاليات التنظيمية والقانونية المتعلقة بحوكمة مجلس إدارة الشركة المساهمة العامة، إن وجدت. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها: أن قانون الشركات الأردني قد ميز عضو مجلس إدارة الشركة المساهمة العامة بحقوق مالية عديدة مقابل الالتزامات والمسؤوليات التي تترتب عليه تجاه الشركة المساهمة العامة. كما تضمن القانون نصوصاً قانونية تنظم تطبيق مبادئ الحوكمة وفقاً للمعايير الدولية المتعارف عليها، والتي جاءت بمستويات متفاوتة. كما حدد قانون الشركات الأردني جميع الواجبات القانونية المنوطة بمجلس إدارة الشركة المساهمة العامة، كحضور اجتماعات المجلس، ووضع نظام حوكمة خاص بالشركة، وتنظيم الاجتماعات، وعلاقة المجلس بمراقب حسابات الشركة ومدقق حساباتها الخارجي، والانتخابات، وإعداد الموازنة العامة السنوية، والحفاظ على سرية البيانات والمعلومات. وقد

تبين أن تطبيق الحوكمة على الشركة المساهمة العامة يُنتج آثاراً قانونية تُركز على ضرورة تحقيق توازن حقيقي بين حقوق المساهمين في الشركات المساهمة العامة، ووجوب قيام مجلس إدارة الشركة المساهمة العامة بهذه الالتزامات والحقوق. وأوصت الدراسة بالعمل على تنظيم النصوص القانونية المتعلقة بالعضو المستقل في شركة المساهمة العامة لتكون أكثر شمولاً خاصة فيما يتعلق بأهليته واستمرار استقلاله.

2. دراسة (أبو طه، 2021) بعنوان:

علاقة حوكمة تقنية المعلومات بجودة التقارير المالية: دراسة ميدانية من وجهة نظر موظفي وزارة المالية الأردنية

هدفت هذه الدراسة إلى بيان علاقة حوكمة تكنولوجيا المعلومات وفق أبعاد (COBIT 5) المتمثلة في (التخطيط والتنظيم، الملكية والتنفيذ، الدعم والتسليم، المتابعة والتقييم، التوجيه والرقابة) بجودة التقارير المالية المتمثلة بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية (الملاءمة، التمثيل الصادق، قابلية المقارنة، قابلية الفهم، إمكانية التحقق، التوقيت) من وجهة نظر وزارة المالية الأردنية. تكون مجتمع الدراسة وعينتها من (المحاسبين، موظفي تكنولوجيا المعلومات، المدراء ومساعدتهم، المدققين، المراقبين، محلي النظم، مدخلي البيانات) في وزارة المالية الأردنية، والبالغ عددهم حوالي (184) موظفاً وموظفة. أجرى الباحث استبانة وزع (150) استمارة على الموظفين، حيث استجاب لها (132) موظفاً، وتم استبعاد (3) استمارات لعدم اكتمال إجابات المستجيبين. بلغ عدد الاستمارات الخاضعة للتحليل (129). لغرض تحليل بيانات الدراسة واختبار فرضياتها، تم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية

(SPSS) في التحليل. وتم استخدام أساليب إحصائية متنوعة، منها الإحصاء الوصفي ومعامل الارتباط الداخلي (ألفا كرونباخ)، بالإضافة إلى اختبار الارتباط الخطي المتعدد باستخدام معامل ارتباط بيرسون ومعامل تضخم التباين. كما تم استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج، أهمها: وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حوكمة تكنولوجيا المعلومات وفق أبعاد إطار عمل كوبيت 5 (التخطيط والتنظيم، الملكية والتنفيذ، الدعم والتوصيل، المتابعة والتقييم، التوجيه والرقابة) وجودة التقارير المالية، ممثلة بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية (الملاءمة، والتمثيل الصادق، والقابلية للمقارنة، والقابلية للفهم، والقابلية للتحقق، والحدثة) من وجهة نظر موظفي وزارة المالية الأردنية. وخلصت الدراسة إلى عدة توصيات، أهمها ضرورة استمرار وزارة المالية الأردنية في تطبيق حوكمة تكنولوجيا المعلومات وتعميم هذا التطبيق على كافة القطاعات الحكومية.

3. دراسة (اللوذي، 2021) بعنوان:

أثر متطلبات تطوير أنظمة الحوكمة الإلكترونية في تعزيز ممارسات الحوكمة في مؤسسات

القطاع العام الأردنية: دراسة حالة وزارة التنمية الاجتماعية

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد "أثر متطلبات تطوير أنظمة الحوكمة الإلكترونية في تعزيز ممارسات الحوكمة في مؤسسات القطاع العام الأردني". ولتحقيق هدف الدراسة، تم تطوير أداة لجمع البيانات، والتحقق من صدقها وثباتها. ومثل مجتمع الدراسة جميع موظفي وزارة التنمية الاجتماعية. ووزع الباحث (337) استبانة، وتم استرداد (315) استبانة، بنسبة مئوية بلغت (93.5%). وتم تحليل البيانات باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) لتحقيق

أهداف الدراسة. وبعد تحليل الأداة، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أبرزها وجود أثر لمتطلبات تطوير أنظمة الحكومة الإلكترونية بأبعادها (التكنولوجيا اللازمة لتطبيق الحكومة الإلكترونية)، و"تحديث القوانين والتشريعات"، و"تدريب الموظفين على تطبيقات الحكومة الإلكترونية"، و"الموارد البشرية" في تعزيز ممارسات الحوكمة في مؤسسات القطاع العام الأردني. وأوصت الدراسة بضرورة تطوير سياسات واستراتيجيات لتحسين وتطوير أنظمة الحكومة الإلكترونية، لما لها من أثر كبير في تعزيز ممارسات الحوكمة، وكذلك إجراء دراسات ذات صلة بموضوع الدراسة تشمل عينات وقطاعات أعمال مختلفة.

4. دراسة (العمرى، 2020) بعنوان:

أثر خصائص الحوكمة المصرفية في تحسين الأداء المالي: تقنيات المحاسبة الإدارية كمتغير

معدل

هدفت الدراسة إلى قياس أثر خصائص حوكمة المصارف على تحسين الأداء المالي باستخدام أساليب المحاسبة الإدارية كمتغير مُعدل. واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لمعالجة متغيرات الدراسة. وتكوّن مجتمع الدراسة من مديري الفروع ونوابهم ورؤساء الأقسام في البنوك التجارية الأردنية، والبالغ عددهم (13) بنكاً. وتم اختيار عينة عشوائية قوامها (402) مدير فرع ونوابهم ورؤساء أقسام في البنوك التجارية الأردنية. وتم تصميم استبانة كأداة للدراسة. وفي ضوء ذلك، تم جمع البيانات وتحليلها واختبار فرضيات الدراسة باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS). توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أبرزها: وجود أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة لخصائص حوكمة المصارف (حجم مجلس الإدارة، نسبة

الأعضاء المستقلين، ملكية الإدارة، تركيز الملكية) في تحسين الأداء المالي (العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية) في المصارف التجارية الأردنية، ووجود أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) للتفاعل بين حوكمة المصارف وأساليب المحاسبة الإدارية في تحسين الأداء المالي في المصارف التجارية الأردنية. وأوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات، أهمها ضرورة اهتمام إدارات المصارف بالبعد التكنولوجي للمعلومات المصرفية، كونه عاملاً مؤثراً في أنشطتها وفعاليتها بشكل عام، وفي تحقيق الرقابة السلوكية بشكل خاص.

5. دراسة (الرفوع، 2021) بعنوان:

الحوكمة وأثرها في الأداء المؤسسي في وزارة المالية في الأردن

هدفت هذه الدراسة للتعرف على الحوكمة بأبعادها (الشفافية، المساءلة، والمساواة) وأثرها في الأداء المؤسسي في وزارة المالية في الأردن علي الأداء المؤسسي في وزارة المالية في الأردن بأبعاده مجتمعه، (الأداء المالي، التعلم والنمو، العمليات الداخلية) وتكون مجتمع الدراسة من جميع مديري الإدارات ومساعدتي المديرين ورؤساء الأقسام في وزارة المالية الأردنية، واعتمدت الدراسة أسلوب المسح الشامل لأفراد عينة الدراسة، شملت فئات مستهدفة من الموظفين، وهم (مديري الإدارات ورؤساء الأقسام في وزارة المالية الأردنية)، حيث وبلغ حجم العينة (180)، موظفاً، واستخدم المنهج الوصفي التحليلي، وطورت استبانة كأداة لجمع البيانات وتكونت من (35) فقرة. واستخدم العديد من الأساليب الإحصائية منها: المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، وتحليل الانحدار المتعدد والبسيط، وبعد إجراء عملية التحليل لبيانات الدراسة،

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية: وجود أثر ذو دلالة إحصائية للحوكمة بأبعادها المجتمعة (الشفافية، المساءلة، والمساواة) على الأداء المؤسسي في وزارة المالية الأردنية. توصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها: ضرورة اهتمام الوزارة بتبني سياسة إدارية واضحة تتمتع بالشفافية وتحمي حقوق الموظفين، وتحقيق الأمن الوظيفي من خلال استقطاب الأشخاص ذوي الخبرة والمؤهلين لبناء ثقافة تنظيمية من أجل وضع استراتيجية واضحة تشمل سياسات إدارية محددة. وقد أوصت الدراسة بضرورة الأخذ بعين الاعتبار سمات القيادة لدى شاغلي الوظائف القيادية والإشرافية، من خلال عقد البرامج التدريبية للرؤساء المباشرين من أجل تعريفهم بمفهوم القيادة وأهميتها في تحسين الأداء المؤسسي.

الفجوة البحثية

على الرغم من تنوع الدراسات السابقة وثرائها في تناول موضوعات الحوكمة بأبعادها المختلفة، إلا أن هناك فجوة بحثية واضحة تميز الدراسة الحالية عن تلك الدراسات، وهي ما تبرر أهمية هذا البحث وفردته ضمن الحقل العلمي. ففي حين ركزت دراسة الحراشنة (2020) على حوكمة أعضاء مجالس الإدارة في الشركات المساهمة العامة من زاوية قانونية بحثية، وتناولت الجوانب التنظيمية والمؤسسية لتفعيل الحوكمة وفق قوانين الشركات، لم تتطرق إلى أبعاد حوكمة البيانات أو علاقتها بكفاءة حفظ الوثائق والسجلات الرسمية داخل المؤسسات، لا سيما في سياق التحول الرقمي ورؤية السعودية 2030.

أما دراسة أبو طه (2021)، فقد سلطت الضوء على حوكمة تكنولوجيا المعلومات وعلاقتها بجودة التقارير المالية في وزارة المالية الأردنية، من خلال إطار عمل (COBIT 5)، وهو توجه قريب من

محور الدراسة الحالية في الاهتمام بالحكومة الرقمية، إلا أن تركيزها كان محصوراً في التقارير المالية والمعلومات المحاسبية دون النظر إلى الوثائق الإدارية أو الأرشيف المؤسسي، وهو ما يشكل فرقاً واضحاً عن تركيز الدراسة الحالية على كفاءة حفظ الوثائق والسجلات الرسمية.

وفيما تناولت دراسة اللوزي (2021) أثر أنظمة الحكومة الإلكترونية في تعزيز ممارسات الحوكمة داخل القطاع العام، خاصة وزارة التنمية الاجتماعية، فإنها ركزت بشكل رئيس على أنظمة الحكومة الإلكترونية كتطبيق إداري وتقني أكثر من تركيزها على جوهر حوكمة البيانات وآليات إدارتها وضبطها لتحسين جودة حفظ السجلات والوثائق الرسمية، مما يترك فجوة بين مستوى التطبيق التقني العام ومستوى الحوكمة البيانية المتخصصة التي تتبناها الدراسة الحالية.

كما أن دراسة العمري (2020) التي تناولت خصائص الحوكمة المصرفية وتأثيرها في الأداء المالي باستخدام المحاسبة الإدارية كمتغير معدل، بقيت ضمن الإطار المالي والإداري لمؤسسات مصرفية ولم تتناول حوكمة البيانات كمفهوم مستقل، ولا أثرت موضوع حفظ الوثائق والسجلات ضمن المنظومة المؤسسية أو في سياق التحول الرقمي الوطني، وبالتالي لم تتقاطع مع المحور الأساسي للدراسة الحالية.

كذلك، فإن دراسة الرفوع (2021) اهتمت بدراسة أثر الحوكمة بأبعادها الكلاسيكية (الشفافية، المساءلة، المساواة) على الأداء المؤسسي في وزارة المالية الأردنية، وهي دراسة مهمة من الناحية الإدارية، إلا أن أبعاد الحوكمة التي تناولتها لا تلامس بشكل مباشر مفهوم حوكمة البيانات كممارسة رقمية ذات معايير خاصة، كما لم تدمج جانب الوثائق والسجلات كمؤشر رئيسي للكفاءة المؤسسية.

بالتالي، تبرز الفجوة البحثية الأساسية للدراسة الحالية في كونها الأولى - حسب اطلاع الباحث - التي تربط بين حوكمة البيانات وكفاءة حفظ الوثائق والسجلات الرسمية في إطار دراسة ميدانية تطبيقية تستند إلى السياق السعودي وتتماشى مع متطلبات رؤية السعودية 2030 في التحول الرقمي، مما يمنحها بعداً وطنياً واستراتيجياً يتجاوز الدراسات السابقة من حيث الإطار النظري والميداني والتطبيقي. كما أن تركيزها على حفظ الوثائق والسجلات كمتغير تابع يميزها عن دراسات ركزت على الأداء المالي أو المؤسسي أو الرقابة.

المنطلقات النظرية للدراسة

تقوم الدراسة الموسومة بـ(أثر حوكمة البيانات على كفاءة حفظ الوثائق والسجلات الرسمية) على مجموعة من المنطلقات النظرية التي تؤطر العلاقة بين مفهومي حوكمة البيانات وكفاءة إدارة الوثائق، ضمن الإطار المؤسسي والتحول الرقمي الحديث. فحوكمة البيانات تُعدّ من المفاهيم الإدارية والتقنية المعاصرة التي نشأت استجابةً للتوسع الكبير في حجم البيانات وتنوع مصادرها وتزايد الاعتماد عليها في اتخاذ القرار، إذ تُعنى هذه الحوكمة بمجموعة من السياسات والإجراءات والمعايير التي تنظم كيفية إدارة البيانات، وحفظها، وضمان جودتها، وأمنها، واستخدامها بطريقة تضمن الامتثال التشريعي، وتحقيق الشفافية والكفاءة في العمل المؤسسي.

من المنطلق النظري الأول، تستند الدراسة إلى نظرية الحوكمة المؤسسية، التي تؤكد أن وجود قواعد ناظمة لإدارة الموارد (ومن ضمنها البيانات) يسهم في تحسين الأداء التنظيمي ويعزز الرقابة والشفافية. فكما تنظم هذه النظرية علاقات السلطة والمساءلة داخل المؤسسة، فإنها تتسحب على بياناتها ووثائقها باعتبارها أصلاً تنظيمياً حساساً يُفترض أن يخضع لنفس معايير الحوكمة.

أما المنطلق الثاني، فهو نظرية نظم المعلومات الإدارية، والتي تفترض أن كفاءة النظام الإداري تتعزز من خلال توظيف أدوات تكنولوجية وإدارية تضمن الاستخدام الأمثل للمعلومات المخزنة والمنقولة داخل النظام. وفي هذا الإطار، فإن حفظ الوثائق والسجلات لا يجب أن يُنظر إليه على أنه مجرد عملية أرشفة، بل كعملية استراتيجية متكاملة ترتبط بكفاءة تدفق البيانات، وأمنها، وسرعة استرجاعها، ودقتها، وهي جميعها مؤشرات تتأثر بشكل مباشر بجودة الحوكمة البيانية المطبقة.

ويتمثل المنطلق الثالث في نظرية دورة حياة الوثائق، والتي تنظر إلى الوثائق والسجلات ككيانات تمر بمراحل تبدأ من إنشائها، ثم استخدامها، ثم حفظها أو إتلافها. وتتطلب هذه الدورة نظامًا متكاملًا لإدارتها يضمن التوثيق السليم، والتخزين الآمن، والتصنيف الفعال، والإتاحة المنظمة، وهو ما توفره حوكمة البيانات من خلال سياسات توحيد البيانات، وإجراءات الجودة، ومهام الحوكمة المرتبطة بالأدوار والمسؤوليات.

وأخيرًا، تستند الدراسة إلى نظرية القيمة التنظيمية للبيانات، التي ترى في البيانات موردًا استراتيجيًا لا يقل أهمية عن الموارد المالية أو البشرية، وبالتالي فإن تحسين كفاءة حفظ الوثائق والسجلات الرسمية يمثل استثمارًا في رأس المال المعلوماتي للمؤسسة. وتُعد حوكمة البيانات الآلية الفعالة لتحويل هذه البيانات إلى قيمة حقيقية من خلال ضمان صحتها، وتكامليتها، وملاءمتها لأهداف المؤسسة التشغيلية والتنظيمية.

من خلال هذه المنطلقات النظرية، تسعى الدراسة إلى تحليل مدى قدرة تطبيق حوكمة البيانات على إحداث تحسين ملموس في كفاءة حفظ الوثائق والسجلات، من حيث جودة التصنيف، وسرعة الوصول،

وتقليل الفاقد أو التلف، وتعزيز الامتثال القانوني، وكل ذلك في ظل بيئة رقمية تتطلب معايير دقيقة لضبط البيانات وإدارتها بكفاءة.

المنهجية وطرق البحث:

تم اتباع المنهج الوصفي والمنهج التحليلي كأسلوب مناسب للوصف، الذي يتطابق مع الفصول النظرية أما في الفصل التطبيقي التحليلي والمنهج الاستنباطي من أجل تحليل وتقييم البيانات المتحصل عليها في الاستبانة للمؤسسة محل الدراسة باعتباره ملائماً لتقرير الحقائق وفهم مكونات الموضوع، مع إخضاعه للدراسة الدقيقة وتحليل أبعاده، والتي سنتطرق إليها في الفصل التطبيقي في دراسة الحالة.

يعتمد اختيار المنهج الملائم لطبيعة البحث على طبيعة المشكلة والهدف من دراستها، ومن أجل الإحاطة بمختلف جوانب الدراسة سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، فالأسلوب الوصفي مناسب للوصف الذي يتطابق مع الفصول النظرية، أما في الفصل التطبيقي التحليلي والمنهج الاستنباطي من أجل تحليل وتقييم البيانات المتحصل عليها في الاستبانة محل الدراسة، حيث يسهم هذا المنهج في الإجابة عن التساؤلات البحثية من خلال جمع البيانات ومن ثم تحليلها ومناقشتها. وهذا المنهج هو المستخدم في معظم الدراسات السابقة.

مصادر جمع البيانات

➤ **المصادر الثانوية:** وتشمل البيانات والمعلومات الموجودة في الكتب والمراجع، والرسائل الجامعية وأوراق العمل والمجلات والدوريات والمؤتمرات العلمية وورش العمل، بالإضافة إلى التقارير المنشورة وغير المنشورة التي تناولت الموضوع في مختلف المؤسسات ذات الصلة.

➤ **المصادر الأولية:** اعتمدت الدراسة على الاستبانة كأداة رئيسية في جمع البيانات من مصادرها والتي تم تصميمها خصيصاً لهذا الغرض على Google Forms وإرسال رابطها إلى مجتمع البحث.

أدوات الدراسة:

تعرف أداة البحث بأنها "الوسيلة التي تتم بواسطتها عملية جمع البيانات بهدف الإجابة عن تساؤلاته ، وسيعتمد الباحثين في جمع البيانات على الاستبانة، والتي تُعرف بأنها "صيغة محددة من الفقرات والأسئلة تهدف إلى جمع البيانات من أفراد البحث" حيث تكونت من قسمين رئيسيين هما:

- **القسم الأول:** وهو الجزء الخاص بالمتغيرات الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة ، والمتمثلة ب:
النوع ، والعمر ، والمؤهل العلمي، والمستوى الوظيفي.
- **القسم الثاني:** اشتمل القسم الثاني على الفقرات والأبعاد التي تقيس متغيرات الدراسة المستقل والتابع.

الأساليب الإحصائية المستخدمة

تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية لتحقيق أهداف الدراسة:

- معامل " ألفا كرونباخ" لقياس ثبات أداة الدراسة ومعامل الارتباط بيرسون لقياس صدق أداة الدراسة والعلاقة بين المتغيرات

– التكرارات والنسب المئوية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري المتعلقة بمتغيرات الدراسة ولجميع الاستجابات على فقرات الاستبيان.

– معامل الانحدار الخطي البسيط لقياس أثر كل بعد من أبعاد المتغير المستقل على المتغير التابع

أداة الدراسة

تم تصميم الاستبانة في الدراسة الحالية لتتناسب مع متغيرات البحث من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة. تتكون الاستبانة من قسمين رئيسيين:

القسم الأول: يتناول المتغيرات الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة من العاملين في وزارة الصحة السعودية، ويشمل المسمى الوظيفي، العمر، المستوى التعليمي، وعدد سنوات الخبرة.

القسم الثاني: يحتوي على الفقرات التي تقيس المتغيرات المستقلة والتابعة في الدراسة.

أولاً: المتغير المستقل – حوكمة البيانات، ويُقاس من خلال 15 فقرة مقسمة أربعة أبعاد رئيسية:

1. إدارة المخاطر

2. الإدارة الرشيدة للبيانات

3. الموائمة

4. قيمة مضافة

ثانياً: المتغير التابع – الوثائق والسجلات الرسمية، ويُقاس من خلال (10) فقرة موزعة.

حدود الدراسة:

- **حدود موضوعية:** تقتصر الدراسة على تحليل أثر حوكمة البيانات بأبعادها المختلفة (إدارة المخاطر، الإدارة الرشيدة للبيانات، الموائمة، قيمة مضافة) على كفاءة حفظ الوثائق والسجلات الرسمية: دراسة ميدانية في ضوء رؤية السعودية 2030
- **حدود زمانية :** تم إعداد الدراسة في عام 2025.
- **حدود بشرية:** تقتصر الحدود البشرية لهذه الدراسة على العاملين في الرؤية السعودية 2030

المراجع

المراجع باللغة العربية

1. خريس، يوسف اسماعيل فلاح، و الناظر، نهلة نهاد. (2020). أثر تطبيق الحوكمة على اتخاذ القرارات في الجامعات الأردنية الخاصة في إقليم الشمال (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الشرق الأوسط، عمان.
2. خاطر، لينا حاتم عزت، و أسمر، معاذ. (2021). أثر حوكمة الشركات في القطاع الصحي الخاص الفلسطيني على الالتزام الضريبي (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة النجاح الوطنية، نابلس.
3. أبو القاسم، أسمهان دأؤود عبدالمجيد، و محمد، كمال أحمد يوسف. (2020). دور المراجعة التحليلية في تقليل مخاطر الاستثمار في ظل الحوكمة المصرفية: دراسة تطبيقية على عينة من المصارف السودانية (رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة النيلين، الخرطوم.
4. خضر، أنفال محرم عبدالكريم، و الشبيل، سيف عبيد أرحيل. (2020). أثر آليات حوكمة الشركات على الأداء المالي في ظل المخاطر المالية (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة آل البيت، المفرق.
5. اسماعيل، محمد عبدالله الرشيد، و عبيد، ثريا محمد الحاج. (2020). دور تطبيق الحوكمة الالكترونية لتحسين كفاءة أداء نظم الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية: دراسة ميدانية على جهاز شئون السودانيين العاملين بالخارج (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة النيلين، الخرطوم.

6. الخالدي، محمد ضيف الله خلف، و الرحاحلة، محمد ياسين سليمان. (2021). أثر استخدام تقنيات المحاسبة الجنائية في تعزيز مبادئ حوكمة الشركات من وجهة نظر المحاسبين القانونيين الأردنيين (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة آل البيت، المفرق.
7. المبيضين، حمزة أحمد ورا، و العضايلة، علي بن محمد عمر. (2020). أثر تطبيق الحوكمة في الفساد من وجهة نظر موظفي مديريات الرقابة الداخلية في الوزارات الأردنية (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة مؤتة، مؤتة.
8. الخليفة، ميمونة التوم أحمد، و بخات، حمدان إبراهيم ضو البيت. (2020). دور الاتجاهات المعاصرة للمراجعة الداخلية في الحد من التلاعب بالبيانات المالية: دراسة ميدانية على عينة من المصارف الإسلامية (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة النيلين، الخرطوم.
9. الحامدي، خليفة محمد خليفة، و الحموري، محمد عدنان. (2021). تنمية المهارات القيادية وأثرها على تعزيز مبادئ الحوكمة الرشيدة: حالة دراسية كلية العلوم الشرعية (رسالة ماجستير غير منشورة). بدون جامعة، مسقط.
10. الرفوع، أماني يوسف مطلق، و اللافي، خالد خلف محمد. (2021). الحوكمة وأثرها في الأداء المؤسسي في وزارة المالية في الأردن (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان.
11. إدريس، إعتاد نور الدين محمد، و عبدالله، الزين عبدالله بابكر. (2020). آليات الحوكمة المصرفية ودورها على تقويم الأداء المالي: دراسة ميدانية على عينة من المصارف التجارية بالسودان (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة النيلين، الخرطوم.

12. العمري، علاء عبدالله صالح، و العمري، مازن أحمد. (2020). أثر خصائص

الحوكمة المصرفية في تحسين الأداء المالي: تقنيات المحاسبة الإدارية كمتغير معدل (رسالة

ماجستير غير منشورة). جامعة عمان العربية، عمان.

13. اللوزي، نايفة يوسف سليمان، و الشلبي، مطيع بن أسعد. (2021). أثر متطلبات

تطوير أنظمة الحوكمة الإلكترونية في تعزيز ممارسات الحوكمة في مؤسسات القطاع العام

الأردنية: دراسة حالة وزارة التنمية الاجتماعية (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة عمان

العربية، عمان.

14. أبو طه، محمود خالد عثمان، و العفيف، جمال حسن عيسى. (2021). علاقة

حوكمة تقنية المعلومات بجودة التقارير المالية: دراسة ميدانية من وجهة نظر موظفي وزارة

المالية الأردنية (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة جرش، جرش.

15. الحراحشة، حسام الدين عمر عبدالكريم، و العمر، عدنان. (2020). حوكمة أعضاء

مجلس الإدارة لشركات المساهمة العامة (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة آل البيت،

المفرق.

16. الحطاب، نعم عبدالرحمن عوني، و النجار، فايز جمعة صالح. (2020). الحوكمة

الرشيدة وأثرها في الإلتزام المنظمي: الدور المعدل للمسؤولية الاجتماعية في دائرة الجمارك

الأردنية (رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان.

17. الخواجة، فراس محمد عبدالله، و أبو الهيجاء، محمد فوزي. (2023). أثر حوكمة

تقنية البيانات الضخمة على القيمة السوقية لأسهم الشركة: الدور المعدل جودة التدقيق الخارجي

(رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة جرش، جرش.

18. العبدلية، رقية بنت خلفان بن ناصر، الحراسي، نبهان بن حارث بن ناصر، و

الكندي، سالم بن سعيد بن علي. (2022). حوكمة البيانات وفاعلية تطبيقها في المؤسسات

الحكومية في سلطنة عمان (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة السلطان قابوس، مسقط.

المراجع باللغة العربية

1. Al-Dabbas, Mai Mansour Abdul-Haleem, and Al-Shanikat, Mohammed. (2024). The Influence of Corporate Governance Structure on the Mitigation of Financial Statements Fraud: An Applied Study on Jordanian Companies Listed on Amman Stock Exchange (Unpublished Master's Thesis). Al-Balqa' Applied University, Salt.
2. Al-Areimi, S. O. M., and Al-Shihi, H. I. (2020). An Exploratory Study of the Key Enabling Factors of Data Governance "DG" Implementation in the Public Sector in Oman (Unpublished Master's Thesis). Sultan Qaboos University, Muscat.

Mid-Ocean University

College of Management

Department of Business Administration



**The Impact of Data Governance on the Efficiency of
Document and Official Record Preservation: A Field Study
in Light of Saudi Vision 2030**

Preparation:

Khaled Hamad Alamri

251003287

Supervision:

Dr. Al-Faisal Abdelhamid Mohamed Hassan

1445-2025